Australian Government
Department of Social Services

DSS3153.01.24

نشرة معلومات - نظرة عامة على قانون خدمات ذوي الإعاقة وإدماجهم لعام 2023

بدأ العمل بقانون خدمات ذوي الإعاقة وإدماجهم لعام 2023 في الأول من شهر كانون الثاني/يناير عام 2024. وقد ألغى قانون خدمات ذوي الإعاقة لعام 1986 وحل محله. ولم يشهد قانون خدمات ذوي الإعاقة تحديثًا جوهريًّا منذ ما يزيد على ثلاثين عامًا. وعملت الحكومة على سَن قانون خدمات ذوي الإعاقة وإدماجهم من خلال جَولتَين من المشاورات العامة. وقد شملت عملية المشاورات منظمات تمثيليةً وجِهات تقديم خدمات وأشخاص من ذوي الإعاقة.

يهدف قانون خدمات ذوي الإعاقة والإدماج إلى ما يأتي:

- توفير أساس تشريعي واضح لحكومة الكومنولث؛ من أجل مواصلة تمويل وسائل دعم المعاقين وخدماتهم خارج الخطة الوطنية لتأمين ذوي الإعاقة (NDIS).
- تحسين متطلبات الجودة والحماية لوسائل الدعم والخدمات المصرّح بها بموجب هذا التشريع.
- تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوي الإعاقة وغيرها من الالتزامات الدولية.

قانون خدمات ذوي الإعاقة وإدماجهم يكمِّل التشريعات الوطنية الأخرى، بما في ذلك القوانين الآتية:

- قانون التمييز على أساس الإعاقة لعام 1992.
- قانون الضمان الاجتماعي لعام 1991.
- قانون الخطة الوطنية لتأمين ذوي الإعاقة لعام 2013.
- قانون لجنة حقوق الإنسان الأسترالية لعام 1986.

قانون خدمات ذوي الإعاقة وإدماجهم لا يعرّف «الإعاقة». ولا يقصر الدعم والخدمات على مجموعة مستهدفة محددة. وهو لا يمنع تمويل البرامج التي تستهدف مجموعات أو فئات ديموغرافية بعينها.

الأنشطة المؤهَّلة للتمويل

قانون خدمات ذوي الإعاقة وإدماجهم يمنح سلطة السماح بتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة. ويشير القانون إلى هذه الأنشطة على أنها أنشطة مؤهَّلة للتمويل. وفيما يلي أنشطة مؤهَّلة للتمويل بموجب قانون خدمات ذوي الإعاقة وإدماجهم:

- الحياة المستقلة
- الحصول على المعلومات
- الترفيه
- الرعاية المؤقتة
- الأبحاث والتقييم
- القائمون على رعاية ذوي الإعاقة
- الإدماج في المجتمع
- الاستشارات
- التعليم
- التوظيف
- تجهيزات دخول الأماكن للمعاقين
- تجهيزات إقامة ذوي الإعاقة
- الدفاع عن حقوق ذوي الإعاقة
- بناء القدرات

شروط التمويل القانونية

إن قانون خدمات ذوي الإعاقة وإدماجهم يحدّد شروطًا قانونيةً للتمويل. وهذه الشروط عبارة عن قواعد يجب على جميع مقدّمي الخدمات اتّباعها للحصول على التمويل. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحديد توقّعات واضحة لكلٍّ من جهات تقديم الخدمات وذوي الإعاقة. وهذا يسهّل تحديد حالات فشل جهات تقديم الخدمات في تلبية المتطلبات. وهكذا تهدف شروط التمويل إلى تحقيق التوازن بين حماية ذوي الإعاقة والحد من الأعباء التنظيمية على جهات تقديم الخدمات. وفيما يلي شروط التمويل:

- الامتثال لقواعد السلوك المهني.
- حيازة شهادة امتثال، إذا كان الترتيب أو المنحة نشاطًا منظّمًا.
- تنفيذ نظام مناسب لإدارة الشكاوى والحفاظ على استمرار تطبيقه.
- تنفيذ نظام مناسب لإدارة الحوادث والحفاظ على استمرار تطبيقه.
- ألا تكون الجهة خاضعة لأمر حظر صادر عن الخطة الوطنية لتأمين ذوي الإعاقة.

الأدوات التشريعية التي تدعم القانون

قانون خدمات ذوي الإعاقة وإدماجهم يسمح بموجبه للوزير أو وكيل الوزارة أن يصدر خمس أدوات تشريعية. وفيما يلي قائمة بهذه الأدوات التشريعية.

أداة قواعد السلوك المهني:

- قواعد السلوك المهني تعكس قواعد السلوك الواردة في الخطة الوطنية لتأمين ذوي الإعاقة. وهذه القواعد تحدد توقعات تقديم الخدمات على نحوٍ آمن وأخلاقي.

أداة تحديد الأنشطة المنظمة:

- بعض الأنشطة الممولة بموجب قانون خدمات ذوي الإعاقة وإدماجهم قد تكون ذات مخاطر أعلى. وهذه الأنشطة قد تخضع لتنظيم إضافي، وتسمى «الأنشطة المنظمة». وتوضّح هذه الأداة معايير تحديد النشاط المنظم من غيره.

أداة معايير الامتثال ومتطلبات الامتثال البديلة:

- هذه الأداة تحدد المعايير التي يجب أن تلتزم بها الأنشطة المنظمة. وتُعَد المعايير الوطنية لخدمات ذوي الإعاقة هي المعايير الافتراضية. كما تحدد هذه الأداة متطلبات الامتثال البديلة التي يمكن اعتمادها.

أداة إدارة الشكاوى والحوادث:

- هذه الأداة تحدد قواعد التعامل مع الشكاوى والإبلاغ عن الحوادث. ويشمل ذلك الأُطر الزمنية للإبلاغ والمعلومات التي يجب جمعها.

أداة الإفصاح عن المعلومات:

- تحدد الأغراض التي يجوز من أجلها استخدام المعلومات ذات الصلة أو الكشف عنها.

المزيد من المعلومات

للمزيد من المعلومات، تُرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.dss.gov.au/dsi-act